

Distr.: General
9 September 2021
Arabic
Original: English

الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2567 (2021)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى 15 آذار/مارس 2022، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوما تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في الفترة من 1 حزيران/يونيه 2021 إلى 31 آب/أغسطس 2021.

ثانيا - التطورات السياسية والاقتصادية

2 - في 9 تموز/يوليه، احتفلت جنوب السودان بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلالها. وأشار رئيس جنوب السودان، سلفا كير، في خطابه إلى الأمة، إلى تنفيذ الاتفاق المنشَّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان باعتباره أمرا له أولوية، وسلط فيه الضوء على التقدم المحرز حتى تاريخه، وأكد التزام حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة بتخريج القوات الموحدة اللازمة.

البرلمان المعاد تشكيله

3 - في 4 تموز/يوليه، أصدر الرئيس كير مراسيم بتعيين أعضاء جدد في مجلس الولايات. ويتألف المجلس الجديد من 92 عضوا، منهم 25 امرأة. وقام الرئيس كير أيضا بتنقيح قائمة المعينين في المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله فاستعاض عن 35 عضوا سبق تعيينهم من الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي 30 تموز/يوليه، ألغى السيد كير المرسوم الذي يقضي بتعيين أعضاء من ائتلاف الأحزاب السياسية الأخرى في المجلس التشريعي المعاد تشكيله عقب خلافات بشأن التمثيل. وفي 4 آب/أغسطس، توصل جميع قادة الائتلاف، باستثناء بيتر ماين، إلى اتفاق بشأن توزيع مقاعدهم التشريعية المخصصة.





4 - وفي 23 تموز/يوليه، رشحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان جيما نونو كومبا رئيسا للمجلس التشـريعي الوطني الانتقالي المعاد تشـكيله، وبارمينا أوريال ألونق نائبا ثانيا لرئيس المجلس، وماري أيِن ماجوك نائبةً لرئيس مجلس الولايات. وفي 27 تموز/يوليه، رشح الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشـعبي لتحرير السـودان (الحركة الشـعبية في المعارضـة) ناثانييل أويت بييرينو نائباً أول لرئيس المجلس التشـريعي المعاد تشـكيله، ودينغ دينغ أكون رئيسـا لمجلس الولايات. واختار تحالف المعارضـة في جنوب السـودان الفريق بابيني مونيتويل نائبا ثانيا لرئيس مجلس الولايات. وقد جرت مراسـم أداء أعضـاء البرلمان اليمين الدسـتورية في 2 آب/أغسـطس. وفي 30 آب/أغسـطس، ترأس رئيس الجمهورية حفل افتتاح المجلس التشريعي المعاد تشكيله ومجلس الولايات. وذكر في خطابه أنه على الرغم من التأخيرات، فإن إعادة تشكيل البرلمان دليل على أن الأطراف قد استثمرت في تنفيذ اتفاق السلام المنشَّط.

الخلافات الداخلية في الجناح المعارض للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان

5 - في 21 حزيران/يونيه، عين الرئيس كير سـايمون قارويج دوال، رئيس هيئة الأركان العامة للحركة الشـعبية في المعارضـة، مسـتشـارا رئاسـيا لشـؤون السـلام. وفي 22 حزيران/يونيه، أعفى رياك مشـار، رئيس الحركة الشـعبية في المعارضـة، السـيد قارويج دوال، من منصـبه في تلك الحركة. وفي 24 حزيران/يونيه، رفض السيد قارويج دوال تعيينه مستشارا رئاسيا، مشيرا إلى أنه لم يُستشر بشأن المنصب قبل إعلان تعيينه.

6 - وفي 3 آب/أغسـطس، أعلنت مجموعة من القادة العسـكريين للحركة الشـعبية في المعارضـة، من خلال إعلان كيت قوانق، أنهم أقالوا السيد مشار من منصب رئيس وقائد عام الحركة الشعبية في المعارضة وأنهم عينوا بدلا منه السيد قارويج دوال. وفي 4 آب/أغسطس، رفض المكتب السياسـي للحركة الشعبية في المعارضـة، عقب اجتماع ترأسـه السـيد مشـار، الإعلان، واصـفا إياه بأنه محاولة من مخربي عملية السـلام والمنشـقين. وفي 7 آب/أغسطس، اشـتبكت قوات السـيد مشـار والسيد قارويج في قيسـان ومقينص في ولاية أعالي النيل، ووقعت في الأسـابيع التالية اشـتباكات إضـافية في تلك المنطقة. وفي 8 آب/أغسـطس، أعلنت مجموعة من قادة الحركة الشعبية في المعارضـة وبعض أعضـاء المكتب السياسـي ومجلس التحرير الوطني وكوادر أخرى، بقيادة نائب رئيس الحركة الشعبية في المعارضة، هنري ديلانق أودوار، عن تأييدهم لمجموعة القادة العسـكريين الذين أصـدروا إعلان كيت قوانق. وفي 13 آب/أغسـطس، ألغى المكتب السـياسـي للحركة الشعبية في المعارضة، برئاسة مشار، عضوية المجموعة بزعم تقويضها لأهداف وسياسات الحركة.

7 - وفي 10 آب/أغسـطس، عقد الرئيس كير اجتماعا للرئاسـة في جوبا لمناقشـة الحالة في الحركة الشـعبية في المعارضـة. ودعا إلى وقف الأعمال القتالية بين الفصـيلين المتخاصـمين وإلى التقيد بمسـافة معقولة بينهما اتقاءً لمزيد من العنف. كما أمر آلية الإشـراف الأمني وآلية الرصـد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بزيارة مقينص للحفاظ على الهدوء ومنع أي أعمال عنف أخرى. ودعت الرئاسـة إلى التوحيد الفوري لقيادة القوات، وأوعزت إلى السـيد مشـار، النائب الأول للرئيس، وإلى حسـين عبد الباقي، نائب الرئيس، بتقديم قائمة مرشحيهما للقوات الموحدة إلى الرئيس.

تنفيذ الاتفاق المنشَّط

8 - في 23 حزيران/يونيه، أعلن السيد مشار بدء ندوة لمدة يومين عن الفيدرالية في عملية وضع الدستور الدائم في جنوب السودان تحت شعار "نحو إطار لدستور اتحادي شرعي وفعال".

9 - وفي 30 حزيران/يونيه، أعلن السيد مشار ووزير العدل والشؤون الدستورية، روبن مادول، بدء العملية التشاورية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح تمشيا مع الفصل الخامس من الاتفاق المنشَّط. وشهد هذا الحدث إعادة تشكيل لجنة تقنية جامعة، تتألف من مسؤولين حكوميين، وموقِّعين على الاتفاق المنشَّط، وممثلين عن المجتمع المدني، مكلفين بصياغة تشريعٍ للجنة يستند إلى مشاورات عامة جامعة وتشاركية وشفافة.

10 - وفي 15 تموز/يوليه، أجرت وزارة بناء السلام، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حوارا تحت شعار "نحو تطوير المنتدى الاستراتيجي لبناء السلام في جنوب السودان". وجرى أثناء الحوار مناقشةُ وإعدادُ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جنوب السودان.

التطورات المستجدة في عملية السلام

11 - في الفترة من 15 إلى 18 تموز/يوليه، جرت في روما محادثات السلام التي تقودها جماعة سانت إيجيديو بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة وفصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان الحقيقية التابعيْن لتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان. وقد تعهد الفصيل المذكور مجددا بالاندماج في آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية وقدم مرشحيه إلى الآلية. كما حددت الأطراف خريطة طريق لدفع المحادثات قدما خلال الاشهر القادمة. وفي 20 تموز/يوليه، أبلغ وزير الشؤون الرئاسية، برنابا ماريال، الجمهور بالجهود المبذولة لإعادة جبهة الإنقاذ الوطني، وهي الفصيل الآخر الذي يقوده توماس سيريلو في تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، إلى محادثات السلام.

12 - وفي 17 آب/أغسطس، أدان الرئيس كير بشدة الهجوم على طريق جوبا - نمولي في بيان أصدره وحمَّل المجموعات الرافضة مسؤولية مقتل مدنيين في الهجوم، من بينهم راهبتان. وفي 30 آب/أغسطس، قال الرئيس إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة قررت وقف المحادثات التي تقودها جماعة سانت إيجيديو مع تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، مشيرا إلى أن المحادثات لن تستأنف إلا بعد أن يوقف التحالف الأعمال العدائية.

التطورات السياسية

13 - في 15 تموز/يوليه، انضم مجددا وزير الخدمة العامة وزعيم حركة جنوب السودان الوطنية من أجل التغيير، جوزيف باكوسورو، وبعض أعضاء حزبه، إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان. ولم يستقل السيد باكوسورو من منصبه، الذي عُين فيه بحكم كونه ضمن مرشحي تحالف المعارضة في جنوب السودان، على الرغم من الدعوات إلى استقالته الموجهة إليه من أعضاء التحالف.

14 - وأصـــدر الرئيس عدة مراســيم بإقالة وتعيين مســؤولين كبار بالحكومة. ففي 1 حزيران/يونيه، أقال الرئيس كير رئيس إدارية البيبور الكبرى، جوشـــوا كوني، ورئيس إدارية روينق، ويليم شـــول أواليط. وعين مكانهما لوكولي أمو بولين وبيتر داو، على التوالي. وفي 8 حزيران/يونيه، أقال الرئيس حاكم ولاية البحيرات اللواء ماكور كولانق ليي، ورئيس الاستخبارات العسكرية، اللواء رين تويني مبور دينغ، وهو من قوات الدفاع الشـعبي لجنوب السـودان. وعَين هذا الأخير حاكما لولاية البحيرات، وعَين الفريق مارشـال اسـتيفن بابانين رئيسـا للاسـتخبارات العسـكرية. وفي 28 تموز/يوليه، أقال الرئيس نائب حاكم ولاية غرب بحر الغزال وعين زكريا جوزيف قرنق بدلا منه. كما عين ماري نواي مارتن وزيرة للشؤون البرلمانية.

15 - وفي 30 آب/أغســطس، لم تتخذ الاحتجاجات المزمعة التي دعا إليها ائتلاف الشـــعوب من أجل العمل المدني شكل مظاهرات عامة. غير أن قادة الائتلاف أعلنوا انتصـارهم على أسـاس ما اعتبروه رد فعل مبالغا فيه من جانب الحكومة.

الاتصالات والتطورات الإقليمية

16 - في 24 حزيران/يونيه، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اجتماعها الاســتثنائي الثاني والسبعين لمجلس الوزراء. ورحب مجلس الوزراء في بيانه بالتقدم المحرز في تنفيذ الفصلين الأول والثاني من الاتفاق المنشَّط، وأشار مع ذلك إلى وجود تحديات متصلة بالترتيبات الأمنية الانتقالية. وفي 9 آب/أغسطس، عقدت الهيئة الحكومية الدولية اجتماعها الاستثنائي الثالث والسبعين لمجلس الوزراء لمناقشة انقسام الحركة الشـعبية في المعارضــة. ولاحظ مجلس الوزراء مع القلق، في بيانه، الأزمة السـياسـية التي تتوالى فصـولها والانشـقاق الذي ألمَّ بالحركة الشـعبية في المعارضــة، الأمر الذي ألحق آثارا كبيرة بعملية السـلام الجارية في جنوب السـودان، وبالمنطقة عموما. ودعا المجلس فصـيلي المعارضـــة الى وقف القتال فورا ودون شـروط والســـعى لايجاد حلول ســـلمية من خلال الحوار. وكلف المجلس الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية، ووركنه جيبيهو ومبعوثها الخاص، إسماعيل وايس، بدعم رئيس الهيئة في التوسط لحل الخلاف داخل الحركة الشـعبية في المعارضــة. وطلب منهما أيضــا وضــع خريطة طريق تتضــمن جداول زمنية واضــحة بشـأن الاتصـالات اللاحقة مع الأطراف لحل الخلافات الحالية، وتعرِض بالتفصـيل المجالات الرئيسـية التي تعوق التقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية.

17 - وزار الأمين التنفيذي للهيئـة الحكوميـة الـدوليـة ومبعوثهـا الخـاص جوبـا في الفترة من 11 إلى 13 آب/أغســـطس. وقام رئيس وزراء الســـودان، عبد الله حمدوك، بصـــفته رئيس الهيئة، بزيارة جوبا في يومي 19 و 20 آب/أغسطس لمزيد من التواصل مع الشركاء والأطراف صاحبة المصلحة.

الحالة الاقتصادية

18 - استمر بفضل الإصلاحات الاقتصادية تحسنُ الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي، وتحسن حالة المالية العامة، والتخفيفُ من أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتراجع انخفاض قيمة الجنيه الجنوب سوداني في منتصف آب/أغسطس، عقب تقارب سعر الصرف بين البنك المركزي والسوق الموازية. ومن المتوقع أن يسهم ذلك في السيطرة على التضخم وأن يؤثر إيجابيا على الأمن الغذائي للأسر المعيشية.

19 - وفي 7 تموز/يوليه، وافق مجلس وزراء جنوب السودان على الحد الأعلى الإجمالي للموارد والسقف القطاعي لميزانية الفترة 2021-2022 المقدرة بنحو 1,6 بليون دولار، وهو ما يقل بنسبة 5 في المائة عن ميزانية العام الماضي التي لم يوافَق عليها. ومع ذلك، لا تزال الميزانية توجد بها فجوة تمويلية كبيرة سيصعب سدها تبلغ نحو 29 في المائة. وعلى الرغم من ذلك، تضاعفت مرتبات موظفي الخدمة المدنية والقوات المنظمة، وزادت المخصصات للقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، فضلا عن البنية التحتية. ومن المتوقع أن تتم الموافقة على الميزانية الجديدة في أيلول/سبتمبر.

ثالثا - الحالة الأمنية

20 - تأثرت ولايات أعالي النيل وواراب والبحيرات ووسط الاستوائية وغرب الاستوائية بشكل خاص بالعنف دون الوطني والمحلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى نزوح السكان وزيادة مخاطر توفير الحماية وانتهاكات الحقوق، فضلا عن تضاؤل إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وشهدت جونقلي أعمال عنف متقطعة ومنخفضة المستوى تتعلق بالماشية، في حين حدثت مناوشات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني في ولايات الإقليم الاستوائي. وواجهت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية أعمال عنف وإجرام أدت إلى سقوط بضع ضحايا وتدمير ممتلكات.

منطقة أعالي النيل الكبرى

21 - ظلت منطقة أعالي النيل تشهد خلافات سياسية وعرقية، ونزاعات داخل قبيلة النوير، وتوترات اجتماعية واقتصادية. وأسفر الاقتتال الداخلي في الحركة الشعبية في المعارضة، الذي بدأ في 7 آب/أغسطس في كيت قوانق، عن سقوط ما بين 45 و 64 ضحية.

22 - وقد اشتعلت مسألة الحقوق في الأراضي وما يتصل بها من تحديد التقسيمات الإدارية في 6 حزيران/يونيه في ملكال عندما احتج مجتمع دينكا أبادانق على إشارة مسؤولين حكوميين إلى ملكال باعتبارها مقر مقاطعة ماكال خلال حملة تطعيم ضد فيروس كوفيد-19. وتصاعدت أعمال العنف داخل قبيلة النوير في جنوب ولاية أعالي النيل عندما حدث اقتتال عشائري داخل قبيلة النوير يومي 3 و 4 تموز/يوليه وفي 6 آب/أغسطس في مقاطعة أولانق. وفي ناصر، أحرقت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في 20 حزيران/يونيه حامية تابعة للحركة الشعبية في المعارضة في كيتبيك انتقاما لمقتل جندي من قوات الدفاع الشعبي على يد أشخاص من قبيلة النوير. وفي مابان، أثار وجود قوات الحركة الشعبية في المعارضة في موقع تجميع ليانق مخاوف من حدوث عمليات نهب وفرض ضرائب غير قانونية وترويع المدنيين ومضايقتهم. وتجددت أيضا التوترات الناشئة عن ضغوط كسب العيش في مقاطعة ملوط المنتجة للنفط، حيث نظم السكان المحليون مظاهرة يومي 14 و 15 حزيران/يونيه مطالبين بتحسين الأجور وتوفير الخدمات وفرص العمل.

23 - وفي جونقلي، استمر في مناطق يواي وأورور وأكوبو التي يقطنها سكان من قبيلة النوير حدوث هجمات وجرائم متفرقة متعددة متصلة بالماشية مثل الاختطاف ومحاولة السلب، يُزعم أن أشخاصا من قبيلة المورلي هم الذين نفذوها. وقد أسفر التوتر بين فصائل قبيلة المورلي الذي حدث في إدارية البيبور الكبرى في القتال الذي نشب في 29 حزيران/يونيه و 9 تموز/يوليه عن مقتل 23 شخصا.

24 - وظلت النزاعات داخل ولاية الوحدة وبين سكانها وسكان ولايات أخرى تشكل تهديدا أمنيا كبيرا في الولاية. فقد استمرت غارات السطو على الماشية والنهب بمشاركة شباب مسلحين في مقاطعتي كوج ولير طوال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه. واشتبكت البطون القبلية في مقاطعة غيت في قرية الكيلو 30 في 7 تموز/يوليه، مما أسفر عن مقتل صبي في الثالثة عشرة من عمره. وفي الوقت نفسه، استمرت النزاعات بين سكان ولاية الوحدة وسكان ولاية واراب على طول المناطق الحدودية بين الولايتين، وبين سكان المنطقة الجنوبية لولاية الوحدة وسكان المنطقة الشرقية لولاية البحيرات. ووقع حادثان على الأقل من حوادث السطو على الماشية في حزيران/يونيه، وحادث آخر وقع في آب/أغسطس في تويك، بولاية واراب، تورط فيه شباب مسلحون من ميوم. كما شن شباب مسلحون من مقاطعة بنيجيار في ولاية الوحدة سلسلة من الهجمات ضد المجتمعات الحدودية في ولاية البحيرات.

منطقة الاستوائية الكبرى

25 - أدت الاشتباكات المتفرقة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني إلى تفاقم انعدام الأمن وسوء حالة حقوق الإنسان في ولايتي وسط وغرب الاستوائية. وقد تقاتل الطرفان سبع مرات على الأقل. ففي 10 حزيران/يونيه، اجتاحت قوات جبهة الخلاص الوطني قاعدة قوات الدفاع الشعبي في لوكا الغربية في مقاطعة لينيا، مما أسفر عن مقتل 10 جنود من قوات الدفاع الشعبي. وفي 21 تموز/يوليه، هاجمت جبهة الخلاص الوطني ثكنات قوات الدفاع الشعبي في قرية موندو، بمقاطعة لينيا، وفي اليوم التالي هاجمت قاعدةً في كيمبا، بمقاطعة مورورو، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود من قوات الدفاع الشعبي. وفي 27 تموز/يوليه، هاجمت جبهة الخلاص الوطني ثكنات قوات الدفاع الشعبي في راسولو، بولاية غرب الاستوائية، مما أسفر عن مقتل جنديين من قوات الدفاع الشعبي. وفي 3 آب/أغسطس، هاجمت جبهة الخلاص الوطني ثكنات قوات الدفاع الشعبي في لوغو الواقعة على طريق يي - ماريدي. كما اشتبكت القوتان في 13 آب/أغسطس في ضيعة قلوقني، جنوب غرب جوبا، في حين أُبلغ أيضا عن كمين نصبته جبهة الخلاصة الوطني في اليوم نفسه واستهدف ثلاث مركبات تابعة لقوات الدفاع الشعبي كانت متجهة إلى قولي، على طريق يي - ماريدي.

26 - وشهدت ولاية غرب الاستوائية تجدد التوترات العرقية بين قبيلة الزاندي وقبيلة بلندا. ووقعت حوادث في طمبرا ونقيرو والمناطق المتاخمة لولاية غرب بحر الغزال، تورطت فيها عناصر مسلحة من القبيلتين. وفي 4 حزيران/يونيه، أحرقت عناصر مسلحة مجهولة الهوية منازل تابعة لقبيلة بلندا في سورسيوبو؛ وتعرضت قاعدة الحركة الشعبية في المعارضة في ناماتينا لهجوم في 18 حزيران/يونيه، يُزعم أن عناصر مسلحة من قبيلة الزاندي موالية للواء جيمس ناندو ومقرها في سورسيوبو، هي التي نفذته؛ وقتل رئيس قرية من جماعة الزاندي في نقيرو في 27 حزيران/يونيه على يد مسلحين مجهولي الهوية؛ كما تعرض مقر إقامة قائد الحركة الشعبية في المعارضة في ناماتينا لهجوم في 16 تموز/يوليه، يُزعَم أن مسلحين موالين لناندو هم الذين نفذوه. وأدى العنف الطائفي في طمبرا يومي 20 و 21 آب/أغسطس إلى مقتل عشرات الأشخاص، وحرق منازل، وتشريد آلاف الأسر. ووصل أكثر من 000 3 مشرد يلتمسون الحماية إلى جوار قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة في طمبرا.

27 - وفي ولاية شرق الاستوائية، استمر تأجُّج حالات الشكوى بفعل التحديات الاقتصادية وتحديات كسب الرزق، بما في ذلك عدم توافر فرص العمل. ووُجهت مشاعر الإحباط لدى الشباب المحليين إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ففي 14 حزيران/يونيه، أصدر مجتمع مونيوميجي بيانا صحفيا اعترض فيه على ممارسات التوظيف التي تستخدمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وطالبها بتوظيف شباب محليين. وتصاعدت الحالة في 30 حزيران/يونيه، عندما تظاهرت مجموعة من حوالي 30 شابا من مجتمع مونيوميجي خارج مكتب توريت الميداني التابع للبعثة، طالبين من جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة "الجلاء في غضون 72 ساعة". وفي تطور منفصل، استمرت الهجمات ذات الدوافع الاقتصادية، بما في ذلك الكمائن وحالات السطو المنفذة على الطرق، في استهداف المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية في توريت.

منطقة بحر الغزال الكبرى

28 - حدث تكرارٌ للنزاع الطائفي وغارات السطو على الماشية في مقاطعات تونج الشمالية وتونج الجنوبية وتونج الشرقية. ففي الفترة من 7 إلى 9 تموز/يوليه، وقعت اشتباكات بين جماعة باليانق/لوانجانق (تونج الشرقية) وجماعة ماريال لو (تونج الشمالية) بسبب محاولة سرقة رأسين من الماشية، مما أسفر عن مقتل 25 مدنيا وإصابة 23 آخرين. وفي 15 و 16 آب/أغسطس، وفي أعقاب حوادث متصلة بالماشية، أسفر العنف الطائفي بين مجتمعات لوانجانق ولو_ياهر وثيك في تونج الشرقية عن مقتل نحو 35 شخصا. واستمر أيضا الصراع المتصل بالماشية بين مجتمعي ثيك ولوانجانق في تونج الشرقية.

29 - ووقعت أعمال عنف في ولاية البحيرات بين بطون وعشائر مختلفة في رومبيك الشرقية ورومبيك الشمالية وكويبيت، وفي يرول الغربية. ففي 12 حزيران/يونيه، قتل نحو 20 شخصا خلال القتال بين عشيرتي طييج وقوني وحلفائهما في مراح أقواج لرعي الماشية في مقاطعة رومبيك الشرقية. وفي 21 حزيران/يونيه، قتل 23 شخصا آخرين عندما هاجم شباب مسلحون من عشيرة باكام (من رومبيك الشمالية) وعشيرة الروب وعشيرة نيانق (من رومبيك الوسطى) مراح ماكير - ديام لرعي الماشية في مقاطعة كويبيت.

30 - وتفاقمت التوترات في ولاية غرب بحر الغزال نتيجة لانقسام الحركة الشعبية في المعارضة والتنازع داخل قيادتها. ففي 11 حزيران/يونيه، أفيد عن وقوع اشتباكات بين اثنين من قادة الحركة الشعبية في المعارضة في ضيعة تقع غرب واو، في منطقة بقاري الكبرى.

رابعا - الحالة الإنسانية

31 - ظلت مستويات انعدام الأمن الغذائي والعنف المرتفعة، إلى جانب الفيضانات والجائحة، تؤثر على السكان الضعفاء في جنوب السودان. ويقدر أن نحو 7,2 ملايين شخص أو 60 في المائة من مجموع السكان كانوا يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه، بمن فيهم 000 108 شخص في ست مقاطعات كانوا يواجهون مستويات كارثية من الجوع. وتتجاوز مستويات سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة عتبات الطوارئ في أجزاء كثيرة من البلد. ويقدر أن نحو 1,4 مليون طفل و 000 480 حامل أو مرضع يعانون من سوء التغذية الحاد، بمن فيهم 391 313 طفلا يقدر أنهم يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وبالإضافة إلى 966 710 1 شخصا كانوا

مشـــردين في الســـابق، شُـــرد أكثر من 000 137 شـــخص بســـبب العنف والفيضـــانات المحلية بين 1 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسـطس. ووسـعت المنظمات الإنسـانية عملياتها في جميع أنحاء المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

32 - وأدى القتال بين القوات المســلحة والعنف دون الوطني وغارات الســطو على الماشــية في مناطق تشـمل ولايات وسـط وغرب الاسـتوائية وجونقلي وإدارية البيبور الكبرى إلى تشـريد الناس وتعطيل الأنشـطة الإنســـانية. فمنذ حزيران/يونيه، أدى القتال المتجدد في مقاطعة طمبرا، بولاية غرب الاســـتوائية، إلى نزوح حوالي نحو 800 58 شخص إلى ثمانية أماكن. وفي أوائل تموز/يوليه، شرد القتال في تونج الشمالية، بولاية واراب، حوالي 000 10 شـــخص (منهم 000 3 امرأة و 500 2 طفل)، وأحرق مئات المآوي، فضـــلا عن تخريب مراكز صـحية ومدارس وكنائس. وخلال القتال في تونج الشـمالية، نُهب مسـتودع لوكالة تابعة للأمم المتحدة كانت تخزن فيه مواد غذائية حيوية. وأثر العنف دون الوطني المتكرر في مقاطعة أورور، بولاية جونقلي، وفي مقاطعة بيبور في إدارية البيبور الكبرى، على إيصـــال المســـاعدات الإنســـانية الحيوية إلى الأشـــخاص الذين كانوا يعانون بشـــدة من انعدام الأمن الغذائي. وفي ولاية أعالي النيل، أدى القتال بين الفصـيلين العسـكريين المتخاصـمين المزعومين داخل الحركة الشـعبية في المعارضـة في مقينص/كيت قوانق في مقاطعة مانيو إلى نزوح حوالي 000 2 شخص.

33 - ولا يزال وصـول المسـاعدات الإنسـانية يشـكل تحديا مع تجدد النزاع المسـلح في أجزاء من ولايات وســط وغرب الاســتوائية وجونقلي وإدارية البيبور الكبرى. واســتمر تعرض العاملين في المجال الإنســاني وعتادهم للاســـتهداف والاعتداء. وأثر نهب الإمدادات الإنســـانية تأثيرا كبيرا على العمليات في المناطق المتضـررة من النزاعات، حيث يواجه الناس بالفعل مسـتويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وسـوء التغذية. وفي طمبرا، تعرضـــت المرافق الصـــحية للنهب والتدمير أثناء أعمال العنف دون الوطنية. وتعرض منذ بدء عام 2021 أكثر من 911 طنا متريا من المواد الغذائية والمكملات التغذوية للنهب أو التدمير خلال أعمال العنف دون الوطنية. وكان من الممكن أن تسد هذه الإمدادات حاجة أكثر من 000 41 شخص ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي لمدة تصـــل إلى أربعة أشـــهر، وأن توفر مكملات غذائية منقذة للحياة لأكثر من 500 2 طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم.

34 - وفي الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغســطس، أُبلغ عن وقوع 164 حادثا يتعلق بوصــول المساعدات الإنسانية، منها 22 كمينا و 25 حادث نهب. كما تم نقل ما مجموعه 61 من عمال الإغاثة من أيود ومقوى وموروبو وفنجاك ونقيرو وطمبرا. وفي حزيران/يونيه، قتل اثنان من العاملين في المجال الإنساني عندما تعرضــت قافلة إنســانية تحمل علامات مميّزة واضــحة لكمين في يرول الغربية بولاية البحيرات. ومع بداية موســم الأمطار، أصــبحت الطرق غير صــالحة للســير وانقطعت تماما إمكانية الوصــول إلى بعض المواقع، مما اضــطر المنظمات الإنســانية إلى الاعتماد على النقل الجوي لإيصــال المســاعدات. وأُبلغ عن زيادة في عدد نقاط التفتيش النهرية وعمليات الابتزاز. وفي أوائل آب/أغســطس، هاجم شـباب مسـلحون من فنجاك الجديدة مرتين مجمعاً للمنظمات غير الحكومية الدولية في المنطقة، وضـــربوا حارس الموقع ضـــربا مبرحا وهددوا الموظفين المقيمين هناك.

35 - وفي الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغســـطس، أثرت الفيضـــانات على ما يقدر بنحو 380 ألف شـــخص في جميع أنحاء البلد، وكانت ولايتا جونقلي والوحدة أكثر الولايات تضـــررا. وعقب إجراء تقييمات سريعة للاحتياجات، قُدمت مساعدات طارئة إلى 000 140 شخص في المناطق المتضررة من الفيضانات،

ومن المقرر تقديم المزيد من المساعدة. وانتقلت مجتمعات المناطق المتضررة إلى مناطق أعلى ولزِم تقديم مساعدة طارئة إليها. وقدمت المنظمات الإنسانية المساعدة الغذائية؛ وإمدادات وخدمات الصحة والتغذية؛ وخدمات المياه وإصحاح البيئة والنظافة الصحية؛ وخدمات الحماية؛ ومجموعات أدوات الصيد لدعم سبل كسب الرزق.

36 - ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد 400 11 لاجئ جنوب سوداني خلال شهر حزيران/يونيه 2021.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ الاتفاق المنشَّط وعملية السلام

37 - واصل ممثلي الخاص ونائبه بذل مساعيهما الحميدة والعمل مع الأطراف وأصحاب المصلحة لمعالجة المسائل الأساسية المعلقة ومواصلة إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق المنشَّط. وتواصل ممثلي الخاص مع رئيس جنوب السودان، سلفا كير، وغيره من كبار المسؤولين في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة، وكذلك مع رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، ووزيري خارجية كينيا وأوغندا لتعزيز تنفيذ الاتفاق في المواعيد المحددة له.

38 - كما قدم ممثلي الخاص إحاطة إلى الدورة الاستثنائية الثالثة والسبعين لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وعقب تواصُل منفصل مع الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية في جوبا، أصدرت البعثة والهيئة واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بيانا مشتركا أكدوا فيه مجددا شراكتهم وإعادة التزامهم بتنسيق الدعم المقدم إلى الأطراف للمساعدة في التغلب على التحديات المتصلة بالترتيبات الأمنية الانتقالية.

39 - ونُظمت معتكفات للقيادات التنفيذية على مستوى الولايات في 8 و 9 حزيران/يونيه في ولاية غرب الاستوائية، وفي 24 و 25 حزيران/يونيه في ولاية شرق الاستوائية، وفي 15 إلى 17 تموز/يوليه في ولاية واراب، تحت عنوان "الشعب أولا، بناء الثقة من أجل حكومات موحدة وشاملة للجميع". وجرى تعميم الاتفاق المنشَّط في المعتكفات، التي مثلت فرصة للحكومات الولائية لتبادل الخبرات وفهم أدوارها بشكل أفضل وتعزيز أوجه التآزر على المستوى الولائي من أجل حكومات وحدة.

40 - وعقب حلقة العمل التي عقدتها اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها في أيار/مايو، والتي استُهلت فيها رسميا عمليةُ وضع الدستور الدائم، عقدت البعثة سلسلة من المشاورات الرئيسية مع الجهات صاحبة المصلحة دعما للعملية. وفي 22 حزيران/يونيه، دعمت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) المشاورات المتعلقة بالمشردين داخليا واللاجئين بشأن عملية وضع الدستور الدائم لتيسير مشاركة ممثلي اللاجئين والمشردين داخليا.

41 - وفي 29 حزيران/يونيه، استضافت البعثة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حلقة عمل في جوبا استغرقت يومين بشأن الإصلاحات القضائية وعملية وضع الدستور الدائم. وركزت المناقشة على أوجه القصور والقيود والتحديات التي تواجه السلطة القضائية وخيارات الإصلاحات القضائية المبينة في الاتفاق المنشَّط، بما في ذلك إنشاء المحكمة الدستورية المقترحة.

42 - وفي 6 و 7 تموز/يوليه، عقدت البعثة اجتماع مائدة مستديرة برئاسة فرانسيس دينغ بشأن الحوكمة وبناء الدولة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلال جنوب السودان. وأبدت قيادات مدنية وسياسية بارزة، فضلا عن ممثلي النساء والشباب، تأملاتٍ بشأن التطورات في تاريخ البلد وطرحت أفكارا بشأن الخطوات المقبلة في مسيرة بناء الدولة.

43 - ويسرت البعثة 'منتديات الحاكم' لدعم التعاون بين الحكومات الولائية المعينة حديثا في ولايات وسط الاستوائية وغرب الاستوائية وشرق الاستوائية وشمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وجونقلي. وجمعت المنتديات أعضاء الأجهزة التنفيذية الولائية مع أصحاب المصلحة المحليين لتحديد الأولويات الرئيسية وإجراءات الانتصاف ذات الصلة. وتضمنت برامج حول معالجة التوترات بين القادة المعينين حديثا، وحول السمات القيادية ومسؤوليات القادة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق المنشَّط. كما يسرت البعثة منتديات محافظي المقاطعات في ولايات أعالي النيل وغرب الاستوائية وغرب بحر الغزال، مع التركيز على التخطيط الاستراتيجي والأدوار القيادية لسلطات المقاطعات، وعلى مشاركة أصحاب المصلحة في تقييم أولويات الحكم.

44 - وفي 15 تموز/يوليه، بدأت البعثة بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي برنامجا لزملاء السلام يهدف إلى زيادة مشاركة المواطنين في عملية السلام. وشارك في البرنامج 35 شابا (منهم 14 شابة) جنوب سودانيين من الولايات والإداريات العشر. ومن المتوقع أن يستمر هذا البرنامج حتى آذار/مارس 2022.

45 - وفي 21 و 22 تموز/يوليه، اشتركت حكومة جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنظيم حلقة عمل لأغراض التحقق بعنوان "استراتيجية وخطة عمل الحلول الدائمة للاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في جنوب السودان". واستهدفت حلقة العمل استطلاع آراء أصحاب المصلحة في وضع الصيغة النهائية لنهج استراتيجي لدعم تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاق المنشَّط.

46 - وواصلت البعثة تعزيز المشاركة السياسية باستضافة مناقشات مائدة مستديرة لإذاعة مرايا بشأن النزاعات الطائفية، وتحديات بناء الدولة، وعملية وضع الدستور الدائم، ومشاركة المشردين داخليا واللاجئين في عملية وضع الدستور الدائم، والذكرى العاشرة للاستقلال، وإعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي والتحديات الماثلة في هذا الصدد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت 12 مناقشة.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات الطائفية

47 - تصدّت البعثة للتهديدات ضد المدنيين في جنوب السودان من خلال النشر الاستباقي لحفظة السلام وإظهار وجود قوي لهم، والحوار مع القادة العسكريين والسياسيين، وأنشطة تسوية النزاعات على المستوى المجتمعي، وتقديم الدعم الحيوي لمؤسسات سيادة القانون والعدالة، وغير ذلك من الأنشطة البرنامجية.

48 - وفي طمبرا، بولاية غرب الاستوائية، أنشأت البعثة قاعدة عمليات مؤقتة طويلة المدة عقب وقوع حوادث عنف طائفية. وأدى وجود البعثة إلى تخفيف حدة التوتر ومكن فريقا مشتركا بين الوكالات للمساعدة الإنسانية من يامبيو من الانتشار لإجراء تقييم للسكان المتضررين وتقديم الدعم الحيوي لإنقاذ الأرواح. وأنشأت البعثة أيضا قواعد عمليات مؤقتة في مواقع ونقاط ساخنة استراتيجية مثل قوموروك وليكوانقولي في إدارية البيبور الكبرى، وكوج، بولاية الوحدة. ومن خلال الدوريات الطويلة والقصيرة المدة، بنت البعثة ثقة السكان وعززت الثقة بين المجتمعات المحلية المتضررة. وفي أعقاب الاشتباكات العنيفة التي وقعت في تونج الشرقية وتونج الشمالية، قامت البعثة بثلاث دوريات جوية ديناميكية إلى المنطقتين، مما مكن المسؤولين الحكوميين من مخاطبة ناخبيهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك 31 قاعدة عمليات مؤقتة قيد التشغيل.

49 - وفي الوقت نفسه، قامت البعثة باتصالات شعبية واسعة النطاق، عززت فيها الحوار والمصالحة. فعلى سبيل المثال، تعاونت البعثة في يومي 5 و 6 حزيران/يونيه مع مسؤولين حكوميين في واراب ومع لجنة تسوية المنازعات والمصالحة في الجمع بين 35 من السلاطين والشيوخ والنساء والشباب ومسؤولي مراحات رعي الماشية ورؤساء البيامات من مقاطعة تونج الشمالية. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة اتصالات مع أكثر من 500 من مربي الماشية، الذين تعهدوا بدعم جهود بناء السلام من خلال المساعدة في استعادة الماشية المسروقة وتحديد مرتكبي العنف.

50 - وفي ولاية شمال بحر الغزال، نظمت البعثة مؤتمرات لمعالجة مسائل ما بعد الهجرة بين الرعاة من قبائل الرزيقات والمجتمع المضيف من قبيلة دينكا ملوال وبين الرعاة في قبيلة المسيرية والمجتمع المضيف من قبيلة الدينكا. وبالمثل، دعمت البعثة مجموعات الشباب في ولاية غرب بحر الغزال في التصدي للممارسات الثقافية الضارة، ودعت إلى الوحدة والتعايش السلمي. كما أجرت البعثة تدريبا لبناء القدرات من أجل تمكين 43 من أعضاء السلطات المحلية (بينهم 10 نساء) من مقاطعات واو، ونهر جور، ورجا، من تولي مسؤوليات حماية المدنيين.

51 - وفي ولاية غرب الاستوائية، قدمت البعثة بالاشتراك مع منظمة غير حكومية وطنية وقيادات دينية برنامجا لمدة ثلاثة أيام بعنوان "محادثات مجتمعية" في بلدة طمبرا. وجمع المنتدى أكثر من 80 من أصحاب المصلحة المحليين من قبيلتي الزاندي وبلندا حيث أجروا تقييما للدوافع الكامنة وراء النزاعات في المقاطعة وتعهدوا باتخاذ إجراءات لتخفيف حدة التوتر بين القبيلتين والتوفيق بينهما. ونظمت البعثة أيضا برامج إذاعية في الولاية وجه من خلالها القادة إلى المجتمعات المحلية رسائل تدعو إلى السلام.

52 - ونظمت البعثة منتدىً للحوار في بيبور، بإدارية البيبور الكبرى، بين الجماعتين الأكثر تضررا من النزاعات، وهما جماعة لانقو وجماعة كورينن. وركز الحوار على القضايا السائدة بين الجماعتين وشمل مشاركة الشيوخ للمساعدة في ثني الشباب عن اللجوء إلى العنف.

53 - وفي بانتيو، ساعدت البعثة قادة النازحين داخلياً وحاكم ولاية الوحدة على حل المواجهة القائمة، مما أدى إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية شمِل تسمية أعضاء للجنة المجتمعية العليا على أساس التناوب، وإدارة موقع حماية المدنيين السابق من قبل مفوضية الإغاثة وإعادة التأهيل، واستئناف الدوريات من قبل وحدة الشرطة المشتركة ومجموعات المراقبة المجتمعية. واتُّفق أيضا على أن توفر قوات الحركة الشعبية في المعارضة وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الأمن خارج المخيم لتهيئة بيئة آمنة والحد من الجريمة.

54 - وواصلت البعثة توفير الحماية المادية للنازحين داخليا في موقع حماية المدنيين في ملكال. وفي مخيمات واو وبور وبانتيو وجوبا للنازحين داخليا، حافظت البعثة على اتصالات منتظمة مع مفوضية الإغاثة وإعادة التأهيل، وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وقادة مجتمعيين يمثلون النازحين داخليا لتوعيتهم بأدوارهم ومسؤولياتهم في تعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية وضمان السلامة البدنية للنازحين داخليا، ولا سيما النساء والفتيات. وتعاونت البعثة مع الهياكل القيادية للنازحين داخليا وشركاء العمل الإنساني المعنيين لتنسيق تقديم الخدمات والاضطلاع بالأنشطة في مواقع النازحين داخليا، بوسائل منها دعم اجتماعات التنسيق الأمني المنتظمة للتخفيف من المخاطر المحددة التي تواجه الأمن والحماية في المواقع.

55 - وسجلت شرطة الأمم المتحدة 53 حادث عنف جسدي ضد أشخاص في مخيمات النازحين داخليا (6 في جوبا، و 9 في واو، و 8 في بور، و 30 في بانتيو). وواصلت البعثة تقاسم أماكن العمل مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في تسعة مراكز ونقاط للشرطة، وأجرت 312 1 نشاطا مشتركا لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، ووفرت التوعية والتدريب في الموقع لـ 328 5 فردا من ذلك الجهاز (منهم 723 امرأة).

56 - وأعدت شرطة الأمم المتحدة كتيبا عن إدارة مسرح الجريمة لمحققي جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. ويهدف الكتيب إلى تزويد ضباط/أفراد الجهاز بالمعرفة والمهارات اللازمة لإدارة مسرح الجريمة وإجراء التحقيقات لضمان تحقيق العدالة للضحايا.

57 - وحتى 31 آب/أغسطس، أجرت شرطة الأمم المتحدة ما مجموعه 627 1 دورية، شملت 528 دورية لبناء الثقة، و 90 دورية قصيرة المدة، و 25 دورية طويلة المدة، و 48 دورية جوية ديناميكية، و 425 دورية ظاهرة الانتشار، و 509 دوريات منسقة مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان لتعزيز توافر بيئة آمنة للعودة الحرة والطوعية والمستنيرة والكريمة للنازحين داخليا.

58 - وحتى 31 آب/أغسطس، قامت قوة البعثة بـ 742 61 دورية، بما في ذلك 528 1 دورية قصيرة المدة، و 460 دورية طويلة المدة، و 185 دورية جوية ديناميكية، و 37 دورية نهرية. وتم القيام بما مجموعه 730 14 دورية لضمان أمن مخيمات النازحين داخليا وموقع حماية المدنيين المتبقي. وضمت 3,5 في المائة من الدوريات نساء نظاميات.

59 - ووفرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التوعية بشأن مخاطر الذخائر المتفجرة لـ 989 عائدا من إثيوبيا في ولاية أعالي النيل، بناء على طلب السلطات المحلية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونفّذت الدائرة 229 مهمة للتخلص من الذخائر المتفجرة، ودمرت 546 5 قطعة من الذخائر غير المنفجرة. ودمرت الدائرة أيضا مجموعة أسلحة بيضاء صادرتها شرطة الأمم المتحدة خلال عمليات التفتيش في مخيم بانتيو للنازحين داخليا.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

60 - في 16 و 17 حزيران/يونيه، وبدعم من البعثة، عقدت وزارة الشباب والرياضة حلقة عمل تشاورية بشأن التشريعات المتعلقة بالشباب. وناقش حوالي 45 مشاركا (منهم 6 نساء) اقتراحا بإنشاء صندوق لتنمية المشاريع الشبابية، والتصديق على ميثاق الشباب الأفريقي، ومشروع السياسة الوطنية للشباب، ومشروع قانون الألعاب الرياضية، وأفضل الممارسات بشأن القضايا المتصلة بالشباب، معتمدين على أمثلة في السودان وكوبا وكينيا ونيجيريا. وبالإضافة إلى تعريف المشاركين بهذه الأطر القانونية، أدخلت الوزارة مفهوم

الخدمة الوطنية للشباب، على غرار بلدان أخرى في المنطقة، كوسيلة لتعزيز التماسك الوطني من خلال خدمة المجتمع. وستُجمع التوصيات الصادرة عن حلقة العمل لاتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب الوزارة.

61 - وفي 21 حزيران/يونيه، أقرت قيادة مصلحة السجون في جنوب السودان خطة تطوير استراتيجية مدتها ثلاث سنوات لتحسين قدرة المصلحة على تحسين ظروف الاحتجاز الآمنة والخالية من الأخطار، والمعاملة الإنسانية للسجناء، وإخضاع المصلحة للمساءلة وإكسابها طابعا احترافيا. وقد وضعت الخطة في السابق خلال سلسلة من ثماني حلقات عمل، يسرتها البعثة لكبار قادة مصلحة السجون، وستعرض على وزير الداخلية للموافقة عليها وتنفيذها.

62 - وفي الفترة من 21 إلى 24 حزيران/يونيه، دعمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة جنوب السودان لاستعراض القوانين لتنظيم حلقة عمل تشاورية بشأن الاستعراض المقترح لقانون العقوبات. وبعد هذه المشاورات، ستقوم اللجنة بصياغة مشروع قانون معدَّل لوزارة العدل والشؤون الدستورية.

63 - وفي يومي 22 و 23 حزيران/يونيه، نظمت البعثة حلقة عمل بالشراكة مع وزارة ولاية وسط الاستوائية للشؤون البرلمانية والقانونية ودائرة الإدارة القانونية والادعاء العام في وزارة العدل من أجل تعزيز التنسيق وعلاقات العمل بين شاغلي المناصب الدستورية والدائرة. واطّلع المشاركون على ولاية وزارة الشؤون البرلمانية والقانونية ودورها، وعلى القوانين الواجبة التطبيق بشأن الالتزامات التعاقدية ومكافحة الفساد، والحاجة إلى التماس الرأي القانوني أو المشورة القانونية لتلك الوزارة في المسائل القانونية.

64 - وفي 28 و 29 حزيران/يونيه، دعمت البعثة واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين، بقيادة وزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى، في إجراء استعراض لمشروع تقييم أمني استراتيجي وإطار للسياسة الأمنية، وهما من المنجزات المستهدفة بموجب الاتفاق المنشَّط.

65 - وفي الفترة من 3 إلى 5 آب/أغسطس، عقدت حلقة عمل تقييمية للتحضير لنشر المحكمة المتنقلة في المستقبل وتعزيز التعاون بين الجهات المحلية صاحبة المصلحة.

66 - وواصلت البعثة تنفيذ النتائج التي انتهى إليها مشروع مدته سنتان ممول من الصندوق الاستئماني للمصالحة والاستقرار والقدرة على الصمود في جنوب السودان للتخفيف من حدة العنف المتصل بالماشية في ولايتي غرب بحر الغزال وواراب. وقدمت البعثة المساعدة اللوجستية والتقنية إلى محكمة متنقلة خاصة مشتركة تضم قاضيا نظاميا وزعماء قبائل يعملون فيها بصفة استشارية. وأصدرت المحكمة المتنقلة، التي اكتمل نشرها في 7 تموز/يوليه، أكثر من 50 مذكرة توقيف بحق أكثر من 70 مشتبها فيه. وأصدرت ستة أحكام، جرت فيها إدانة أربعة أشخاص (واحد بتهمة القتل العمد، وواحد بتهمة القتل العمد والسلب، واثنان بتهمة السلب) وتبرئة شخصين.

67 - ودعمت البعثة أيضا إنشاء وإجراءات محكمة تونج الكبرى الخاصة، التي تجمع بين قضاة نظاميين وزعماء قبائل يعملون فيها بصفة استشارية لمعالجة التوترات على الصعيد المحلي، باعتبارها قناة للسلام والاستقرار في الإقليم. وفي حزيران/يونيه، أصدرت المحكمة 15 حكما، شملت 19 متهما، في جرائم مختلفة، منها القتل العمد والاغتصاب والاعتداء والسلب.

دال - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

68 - قامت البعثة بـ 182 دورية طويلة المدة وما يزيد على 211 دورية قصيرة المدة لدعم إيصال المساعدة وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني. ووفرت قوتها الحماية لـ 60 مأمورية متكاملة، وسيّرت 41 دورية من دوريات الحماية العسكرية لدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

69 - وتعاونت البعثة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توسيع نطاق الحماية والسلامة في مقاطعة مابان ليشمل العاملين في المجال الإنساني الذين هددهم اللاجئون وأخذوهم رهائن مؤقتا احتجاجا على التوزيع غير النظامي للأغذية.

70 - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بأعمال المسح والتطهير والتدمير للذخائر المتفجرة للتمكين من القيام بالأنشطة الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك تقييم موقع محدد ليقام فيه مركز جامع للعمل الإنساني في أيود، بولاية جونقلي. واستمر المسح والتطهير على طريق راجا - بورو - المدينة في ولاية غرب بحر الغزال، وطريق كويرقين - بانتيو في ولاية الوحدة حيث أزيل لغمان مضادان للدبابات ودُمرا بأمان في حزيران/يونيه. وتم تطهير ما مجموعه 666 857 مترا مربعا من الأراضي وأصبحت متاحة للاستخدام.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

71 - وثّقت البعثة 179 حادثا أثرت سلبا على حالة حقوق الإنسان والحماية، منها حوادث القتلِ التعسفي، والإعدامات خارج نطاق القضاء، والإصابات، وعمليات الاختطاف، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والاعتقال والاحتجاز التعسفيان (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، والتعذيب وسوء المعاملة، والتجنيد العسكري القسري، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وأسفرت الحوادث عن وقوع ما لا يقل عن 395 إصابة في صفوف المدنيين (297 قتيلا و 98 جريحا)، بمن في ذلك 31 امرأة و 21 طفلا على الأقل. ومن بين هذه الحوادث، نُسب 91 إلى جماعات الدفاع المدني، و 91 إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، و 18 إلى الحركة الشعبية في المعارضة، و 6 إلى جبهة الخلاص الوطني، و 4 إلى جهاز الأمن الوطني، و 2 إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وهناك 37 حادثا آخر لم تحدد بعدُ الجهة المسؤولة عنها.

72 - وظلت الهجمات التي تنفذها جماعات الدفاع المدني المصدر الرئيسي للعنف الذي يعاني منه السكان المحليون، إذ تسببت تلك الهجمات في 61 في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين. ومع ذلك، أدت طفرة أعمال العنف التي تورطت فيها أطراف تقليدية في النزاع في منطقة طمبرا في ولاية غرب الاستوائية إلى وقوع 117 إصابة في صفوف المدنيين (105 قتلى و 12 جريحا)، فضلا عن تشريد عدد كبير من السكان ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها.

73 - وفي تموز/يوليه، أصدرت البعثة نشرة صحفية أعربت فيها عن قلقها إزاء إعدام 42 شخصا على الأقل خارج نطاق القضاء في ولايتي واراب والبحيرات، وحثت المسؤولين المحليين والوطنيين على العودة إلى استخدام التدابير القانونية في مواجهة العنف المحلي ومباشرة التحقيق والمقاضاة للمسؤولين عن تلك الإعدامات. غير أن المسؤولين المحليين واصلوا الدفاع عن استخدام عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء

هذه كشكل من أشكال الردع في غياب مؤسسات سيادة القانون، وزُعم أن عمليتين أخريين على الأقل من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء قد نفذتا بعد صدور النشرة الصحفية.

74 – ويسرت البعثة الإفراج عن 37 مختطفا (12 امرأة و 25 طفلا) كانوا محتجزين لدى أفراد من قبائل المورلي والدينكا والنوير في جونقلي وإدارية البيبور الكبرى، وسهّلت التعرف على أسرهم ولم شملهم بها. وتم ذلك في أعقاب اتفاق زعماء القبائل على تحديد المختطَفين والإفراج عنهم في إطار حوارات السلام. وقد أدى المشروع، الذي تقوده مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدعم من الصندوق الاستئماني للمصالحة والاستقرار والقدرة على الصمود في جنوب السودان، إلى إطلاق سراح 100 مختطف منذ بدء المشروع في وقت سابق من عام 2021.

75 – ونظمت البعثة 92 دورة لبناء القدرات لما مجموعه 047 3 شخصا من الأشخاص المعنيين في البلد (منهم 127 1 امرأة)، بينهم أفراد من قوات الأمن، ومسؤولون ولائيون، وقادة مجتمعيون وزعماء قبائل، وأعضاء من منظمات نسائية وشبابية، وأشخاص آخرون من ممثلي المجتمع المدني.

76 – وأجرت البعثة أيضا ثمانية تقييمات للمخاطر في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان قبل أن تقدم المساعدة في مجال السفر والمساعدة المادية إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة دعما لتنفيذ عملية السلام.

77 – وظلت البعثة تتلقى تقارير تفيد بقيام جهاز الأمن الوطني بفرض الرقابة على الصحفيين والنشطاء وغيرهم من المدنيين الذين يعبّرون عن آراء تنتقد الحكومة أو تخالف آراءها، ومضايقتهم واعتقالهم تعسفيا واحتجازهم. وقد تعرض ما لا يقل عن 43 من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان للتهديد والاعتقال التعسفي والاحتجاز بسبب أنشطتهم المهنية. وكان عدد كبير من تلك الحوادث يرتبط بالائتلاف الشعبي من أجل العمل المدني، وهي جماعة تطالب باستقالة السيد كير والسيد مشار ومسؤولين حكوميين كبار آخرين. وتشمل هذه الحوادث قيام الجهاز في 2 آب/أغسطس بالقبض على الحاكم السابق لولاية شمال بحر الغزال، وهو عضو في الائتلاف. وفي حادث منفصل، علق الجهاز مؤتمرا صحفيا لرابطة وطنية لوسائط الإعلام كان يُعتزم عقده في 4 آب/أغسطس بشأن عملية وضع الدستور.

أ – الأطفال والنزاع المسلح

78 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتُكبت انتهاكات جسيمة بحق 13 طفلا (6 صبية و 7 فتيات). وتم التحقق من تجنيد أربعة صبية من قبل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ومن قتل أحد الصبية على يد تلك القوات، وتشويه ستة أطفال (صبي واحد، و 5 فتيات) بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، ومن تعرض فتاتين للاغتصاب إحداهما على يد الحركة الشعبية في المعارضة والأخرى على يد قوات الدفاع الشعبي. وتم التحقق من حدوث انتهاكات في ولاية جونقلي (4 صبية، وفتاة واحدة)، وولاية شمال بحر الغزال (4 فتيات)، وولاية الوحدة (صبي واحد)، وولاية وسط الاستوائية (صبي واحد، وفتاة واحدة)، وولاية غرب الاستوائية (صبي واحد). وبالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من وقوع حادثتين استُخدمت فيهما المدارس استخداما عسكريا، إحداهما على أيدي قوات الحركة الشعبية في المعارضة في ولاية غرب بحر الغزال والأخرى على أيدي قوات الدفاع الشعبي في ولاية وسط الاستوائية.

79 - ونظمت البعثة 20 جلسة للتوعية بمسائل حماية الطفل لفائدة 648 فردا من قوات الأمن الحكومية (منهم 192 امرأة) و 113 فردا (بينهم امرأتان) من قوات الحركة الشعبية في المعارضة. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد من أنشطة التوعية 669 فرداً من أفراد المجتمع المحلي (منهم 291 امرأة) و 59 مسؤولا حكوميا (منهم 20 امرأة) و 5 شركاء رجال في مجال الحماية.

80 - ونظمت البعثة خمس دورات تدريبية في مجال حماية الطفل لفائدة 227 مشاركا (منهم 56 امرأة)، من بينهم 106 أفراد من قوات الأمن الحكومية (منهم 6 نساء)، و 10 أفراد (كلهم رجال) من قوات المعارضة، و 77 مسؤولا حكوميا (منهم 20 امرأة)، و 30 من أفراد المجتمع المحلي (كلهن نساء)، وأربعة موظفين من جهات شريكة في مجال الحماية (كلهم رجال).

81 - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، دعمت البعثة اللجنة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوزارات في إعداد تقريرها الشامل الأول عن التقدم المحرز والتحديات المتصلة بتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأطفال المرتبطين بالنزاعات المسلحة. وقدم التقرير إلى اللجنة وتم تمديد الخطة حتى 7 شباط/فبراير 2022.

82 - وعقب حلقة العمل لبناء القدرات في مجال حماية الطفل التي عقدت في أيار/مايو لفائدة 38 من أفراد القضاء العسكري، أنشأت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان محكمة عسكرية عامة متنقلة في ولايتي جونقلي وأعالي النيل في 3 حزيران/يونيه لبدء محاكمات 60 من مرتكبي الفظائع ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

ب - العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

83 - ظلت البعثة تلاحظ مستويات مثيرة للقلق من أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها أطراف النزاعات أو جماعات الدفاع المدني أو غيرها من العناصر المسلحة الضالعة في أعمال العنف على الصعيد المحلي. وتحققت البعثة من وقوع 23 حادث عنف جنسي مرتبط بالنزاع بحق 40 ضحية، بينهم 10 فتيات و 11 رجلا. وقد تعرض الضحايا، الذين كانت تتراوح أعمارهم بين 12 و 50 عاماً، للاغتصاب (16 حالة)، والاغتصاب الجماعي (11 حالة)، والتعرية القسرية (12 حالة)، والاسترقاق الجنسي (حالة واحدة). ونسبت سبعة حوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وستة حوادث إلى جماعات الدفاع المدني، وثلاثة حوادث إلى الحركة الشعبية في المعارضة، وحادثان إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وحادثان إلى جبهة الخلاص الوطني، وحادث واحد إلى جهاز الأمن الوطني. ولم تحدّد بعدُ الجهة الفاعلة في حادثين. وكانت جماعات الدفاع المدني مسؤولة عن 47 في المائة من جميع الحوادث. وبالإضافة إلى ذلك، تم توثيق والتحقق من خمسة من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وقعت قبل الفترة المشمولة بالتقرير، شملت 12 ناجيا، من بينهم فتاة واحدة. ونسب ثلاثة من هذه الحوادث إلى جماعات الدفاع المدني وحادثان إلى جهاز الشرطة الوطنية.

84 - وفي 19 حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة رسميا خطةَ عمل القوات المسلحة للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وهي الخطة التي سبق أن أقرها مجلس الدفاع المشترك، وهي تستند إلى خطتي عمل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والحركة الشعبية في المعارضة بشأن منع واستئصال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وتجمعهما معاً. وعقدت اللجنة المشتركة المكلفة بالإشراف على تنفيذ الخطة، التي تتألف من ممثلين لقوات الدفاع الشعبي والحركة الشعبية في المعارضة وتحالف المعارضة في جنوب السودان، اجتماعها الأول في 6 آب/أغسطس بدعم تقني من البعثة.

85 - وأدانت محكمتان مدنيتان في ولايتي واراب وغرب بحر الغزال اثنين من أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وأحد أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بتهمة ارتكاب عنف جنسي مرتبط بالنزاعات ضد قاصرين. وبالإضافة إلى أحكام بالسجن تتراوح بين ثلاث وتسع سنوات، أُمر الجناة أيضا بدفع تعويضات للناجين، تشمل ماشيةً ومدفوعات في حدود 000 75 جنيه جنوب سوداني.

واو - المرأة والسلام والأمن

86 - يسرت البعثة بدء تشغيل منتدى القيادات النسائية لجنوب السودان تحت رعاية نائبة رئيس جنوب السودان ريبيكا نياندنغ دي مابيور لتعزيز تمثيل المرأة في العمل السياسي وإنشاء مجموعة كوادر نسائية مؤهلة للمهام القيادية على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وضم المنتدى مجموعة متنوعة من النساء، بمن فيهن نساء من قطاع الأمن والمنظمات الدينية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقيادات السياسية والقطاع الخاص، لمناقشة الأولويات المشتركة وتقديم توصيات بشأن كيفية النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن وتنفيذ اتفاقات السلام.

87 - ودعمت البعثة جهود وزارة شؤون الجنسين والأطفال والرعاية الاجتماعية في ولاية أعالي النيل من خلال منتدى القيادات النسائية لجنوب السودان لتعزيز مشاركة المرأة مشاركةً مجدية في المناصب العامة وصنع القرار، بما في ذلك في عملية السلام الجارية بموجب الاتفاق المنشَّط.

88 - وفي 1 حزيران/يونيه، استضافت البعثة حوارا لمدة يومين في ولاية غرب بحر الغزال بشأن تمثيل المرأة في الحياة السياسية وحكومات الولايات. وناقش أكثر من 70 مشاركا (منهم 42 امرأة)، بمن فيهم ممثلون للأحزاب السياسية، ووزراء ولائيون، ومستشارون، ومديرون عامون، وفاعلون من المجتمع المدني، مشاركة المرأة في العمل السياسي والحاجة إلى بناء القدرات.

89 - وفي 22 تموز/يوليه، قدمت البعثة الدعم التقني إلى منظمة أوموك النسائية المجتمعية في مدينة توريت، في صياغة خطة عمل مدتها ثلاثة أشهر بشأن إطلاع الجمهور على قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والتوعية بحصة التمييز الإيجابي البالغة 35 في المائة باستخدام اللغات المحلية.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

90 - في 16 آب/أغسطس، كان عدد الموظفين المدنيين في البعثة يبلغ 654 2 موظفا، منهم 873 موظفا دوليا (منهم 249 امرأة، أي 29 في المائة)، و 389 1 موظفا وطنيا (منهم 205 نساء، أي 15 في المائة)، و 392 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة (منهم 161 امرأة، أي 41 في المائة).

91 - وكان قوام الشرطة يبلغ 479 1 فردا (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ بين 101 2 فردا)، يتألفون من 592 من ضباط/أفراد الشرطة (منهم 206 نساء، أي 34,7 في المائة)، و 848 فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة (منهم 225 امرأة، أي 26,5 في المائة)، و 39 موظفا من موظفي شؤون السجون (منهم 17 امرأة، أي 43,5 في المائة).

92 - ومن أصـــل قوام القوات المأذون به البالغ 000 17 فرد، كان قوام قوات البعثة يبلغ 871 14 من الأفراد العســكريين، منهم 221 من ضــباط الاتصـــال العســكري (منهم 47 امرأة، أي 21,5 في المائة)، و 418 من ضـباط الأركان العسكريين (منهم 78 امرأة، أي 19 في المائة)، و 232 14 من أفراد الوحدات العسكرية (منهم 748 امرأة، أي 5 في المائة).

93 - واستعرضت البعثة سجلات مخاطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين القائمة وخطط العمل ذات الصلة المعمول بها حاليا في يامبيو وتوريت وأويل. ومن أجل التنفيذ الكامل لاســتراتيجية الأمين العام الثلاثية المحاور لمعالجة سوء السلوك، وسّعت البعثة سجلات المخاطر والإجراءات لتشمل جميع أشكال السلوك غير المرضي. وعُقدت اجتماعات مفتوحة لإطلاع موظفي المكاتب الميدانية على ســبل تهيئة بيئة عمل متجانســة خالية من حوادث التحرش الجنسي والحفاظ عليها.

94 - ووفقا للسـياسـة المتبّعة، جُهّزت في الوقت المناسـب المعلومات المتصـلة باحتمالات السـلوك غير المرضــي أو سـوء السـلوك. وسُـجِّل حوالي 18 ادعاء في نظام تتبع إدارة الحالات. ولم تُسـجّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي ادعاءات بوقوع استغلال أو انتهاك جنسيين. وظل جميع الذين تم التعرف عليهم ممَّن تعرضوا لما سبق الإبلاغ عنه من الحوادث المدّعاة للاستغلال أو الانتهاك الجنسيين يتلقون الدعم من كبيرة الموظفين المعنية بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعا - انتهاكات اتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنســـاني وأمن موظفي الأمم المتحدة

95 - أحرزت البعثة والحكومة تقدما كبيرا في تحسين الاتصال والتنسيق بشكل عام، مما أثر إيجابيا على عمليات البعثة. وعقب اجتماعات رفيعة المســـتوى بين ممثلي الحكومة وكبار المســـؤولين في بعثة الأمم المتحدة، وقعت البعثة والآلية المشــتركة للتحقق والرصـــد مبادئ توجيهية للتنســـيق المشــترك للتنقل في 2 تموز/يوليه لتيسـير تنقل قوة البعثة داخل جنوب السـودان وفقا لاتفاق مركز القوات. وفي 27 تموز/يوليه، نظمت البعثة والآلية حلقة عمل مشـتركة، حضـرها قادة قوات الدفاع الشـعبي لجنوب السـودان، وقادة الفِرق العسـكرية، وممثلو الآلية، ورؤسـاء المكاتب الميدانية للبعثة، وممثلو قوة البعثة، من أجل بلورة فهم مشـترك للمبادئ التوجيهية. وأدت هذه المبادرات إلى انخفاض عدد حالات رفض الوصـــول في تموز/يوليه مقارنة بالأشهر السابقة.

96 - وبالإضــافة إلى ذلك، نوقشـت أثناء الاجتماعات الرفيعة المسـتوى مسـألة احتجاز 475 شـاحنة مقاولات تابعة للبعثة، 175 منها كانت محتجزة في مومباســـا بكينيا و 300 في نمولي، وذلك لبطء أو عدم صدور تصريح من قبل الجهة المسؤولة. وقد أفرجت الوزارة عن جميع هذه الشاحنات عقب الاجتماع.

97 - وحتى 31 آب/أغسطس، سجلت البعثة 62 انتهاكا لاتفاق مركز القوات، مقارنة بـ 135 انتهاكا في الفترة المشـمولة بالتقرير السـابق. وتَمثَّل 45 انتهاكا من مجموع هذه الانتهاكات في قيود فرضـتها الحكومة، منها 39 انتهاكا ناجما عن عدم الإفادة باســتلام معلومات قدمتها البعثة أو طلبات للحصـــول على تأكيدات تتعلق بسلامة الطيران.

98 - وسجلت البعثة ثلاث حالات مَنعت فيها الحركة الشعبية في المعارضة وعناصرُ من الميليشيات المسلحة البعثةَ من الوصول إلى مناطق تسيطر عليها الحركة، مما أعاق قدرة البعثة على رصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها في تلك المناطق.

99 - وفي ولاية وسط الاستوائية، أبلغت الهيئة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بأن قسم المخابرات العسكرية التابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان طلب سحب جميع الأفرقة العاملة في مجال إزالة الألغام والأنشطة ذات الصلة على طول الطرق المؤدية من جوبا إلى لوبونوك وموندري ونمولي ويي، نظرا للعمليات التكتيكية لقوات الدفاع الشعبي في المنطقة. ونتيجة لذلك، لم تتمكن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وشركاؤها من الاضطلاع بأنشطتهم طوال مدة كبيرة من الفترة المشمولة بالتقرير.

100 - وفي 5 آب/أغسطس، أفيد بأن موظفة وطنية تابعة لإحدى وكالات الأمم المتحدة تعرضت للاعتداء من جانب أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان على طريق بالويتش في مقاطعة رومبيك الشرقية. وجاء هذا الحادث عقب اجتماع عقد في 2 آب/أغسطس بين البعثة وحاكم ولاية البحيرات الذي وعد بالتعاون في ضوء رد الفعل العنيف الذي لوحظ بعد إصدار نشرة صحفية تدين عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

101 - ولا يزال مكان وجود اثنين من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين كان قد أُلقي القبض عليهما في عام 2014 مجهولا. ولم تسمح الحكومة للبعثة بالوصول إليهما ولم تقدم معلومات عن حالتهما.

102 - وواصلت البعثة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات من خلال المذكرات الشفوية والاتصالات المنتظمة. ويتم أيضا إطلاع الحكومة على مصفوفات شهرية للحوادث يتم إعدادها لتُقدَّم إلى مجلس الأمن.

ثامنا - أداء العناصر النظامية

103 - أُجري تقييم لثماني وحدات تابعة لقوة البعثة (ثلاث وحدات مشاة وأربع وحدات مهندسين ووحدة شرطة عسكرية) ومقر قيادة قطاع واحد. وقُيمت وحدة مشاة واحدة ووحدة مهندسين واحدة ووحدة الشرطة العسكرية على أن مستواها فوق المتوسط؛ وقيمت وحدتا مشاة ووحدتا مهندسين على أن مستواها ممتاز. ولم يُنجز بعدُ تقييم وحدة مهندسين. وبالإضافة إلى ذلك، قُيم مقر قيادة القطاع على أن مستواه كان فوق المتوسط. وبصفة أعم، تضمنت الخطة المقترحة لتنفيذ التحسينات المتعلقة بمختلف الوحدات زيادة في تدريبات المحاكاة المتصلة بالتخطيط للطوارئ والدروس المستفادة بشأن إجراءات التشغيل الموحدة لقوة البعثة. وبالنسبة لبعض الوحدات، اقتُرحت زيادة التدريب على قواعد الاشتباك وقوانين النزاعات المسلحة، مع تركيز بعض الوحدات على المهارات اللغوية.

104 - وفي الفترة من 3 إلى 6 آب/أغسطس، بدأ فريق قياس وتقييم أداء وحدات الشرطة المشكلة التابع للبعثة في تفتيش وحدتين في جوبا، ووحدة في بانتيو، ووحدة في ملكال. وقد تبين أن أداء جميع الوحدات التي تم تفتيشها كان مرضيا.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

105 - أهنئ جنوب السودان بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها كدولة مستقلة. فقبل عقد من الزمن، تعهد المجتمع الدولي بدعم جنوب السودان. وما زال ذلك الالتزام مهما وملحا اليوم بقدر ما تسعى أحدث دولة في العالم إلى تحقيق السلام والأمن لشعبها. وينبغي ونحن ننظر إلى الوراء لنرى التطلعات التي لم تتحقق أن نضاعف الجهود للمضي قدما. وأحث الرئيس السيد كير على تعزيز جهوده لتوطيد دعائم السلام. وأؤكد لشعب جنوب السودان دعم الأمم المتحدة الكامل له في هذا المسعى.

106 - ومع أنني أشعر بالتفاؤل لاستمرار المحافظة بدرجة كبيرة على وقف إطلاق النار الدائم، فإنني أشعر بالانزعاج إزاء الخلافات الداخلية في الحركة الشعبية في المعارضة. وأضم صوتي إلى صوت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تأكيدها مجددا على أن الاتفاق المنشَّط يوفر الإطار الوحيد المتفق عليه لتحقيق السلام وما زال يشكل ذلك الإطار. وفي هذا الصدد، أشيد بالتدخل السريع لمجلس وزراء الهيئة، وأعرب عن امتناني لرئيس الوزراء، السيد حمدوك، وللأمين التنفيذي للهيئة، السيد جيبيهيو، ولمبعوثها الخاص، السيد وايس، لما قدموه من دعم ولمحاولتهم رأب الصدع بين الفصيلين المتنازعين.

107 - ويشكل بطء تنفيذ الاتفاق المنشَّط، بما في ذلك التدابير المتصلة بالترتيبات الأمنية الانتقالية، عقبة أمام ترسيخ دعائم السلام. وقد ساهم عدم إحراز تقدم عام في تحقيق النقاط المرجعية المتفق عليها في حدوث تصدعات داخل الحركة الشعبية في المعارضة وما تلا ذلك من اشتباكات بين فصيلين فيها. وأدعو الفصيلين المعنيين إلى حل خلافاتهما عن طريق الحوار وتجنب الأفعال التي من شأنها أن تضر بعملية السلام. كما أطلب من الأطراف الامتناع عن تشجيع الانشقاقات ودعم المنشقين. ولا يمكن أن تخاطر جنوب السودان بتقويض مكاسب السلام التي تحققت حتى الآن.

108 - وأثني على القرار الأخير الذي اتخذته الرئاسة بتوحيد قيادة القوات فورا وتخريج القوات الموحدة اللازمة. وهذا الإجراء، الذي تأخر عن الموعد المحدد له، يجب تنفيذه بسرعة وبصورة كاملة، وأؤكد دعم الأمم المتحدة المستمر لهذا الجهد.

109 - ويعود تفاقم الحالة الإنسانية التي لا تزال بالغة السوء إلى النهج المجزأ المتبع في تنفيذ الاتفاق المنشَّط. ولا تزال حالات النزوح الجديدة المتصلة بالعنف المحلي، والأحوال الجوية البالغة القسوة، وضغوط كسب العيش، مستمرة. فالتقديرات تشير إلى أن 7,2 مليون شخص تقريبا يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي، وأن 000 108 شخص يواجهون مستويات كارثية من الجوع.

110 - ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وهو ما يرجع جزئيا إلى تفشي الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة وحالات القصور في سيادة القانون. وأشعر بالجزع أيضا إزاء الخطر المتزايد الذي يواجهه العاملون في المجال الإنساني في جنوب السودان. ففي هذا العام وحده، قتل أربعة من العاملين في المجال الإنساني. وينبغي أن تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لضمان تهيئة بيئة آمنة وخالية من الأخطار للشركاء في المجال الإنساني من أجل توفير السلع والخدمات المنقذة للحياة. ويجب أن تتوقف أعمال الإجرام والعنف هذه. فسخاء المانحين والعمل الشاق الذي قام به شركاؤنا في المجال الإنساني لا يمكن اعتبارهما أمرا مسلما به. وتقف الأمم المتحدة إلى جانب حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة لدعم المبادرات التي تعزز السلام الدائم وضمان تقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة.

111 - وأشكر الحكومة على إزالة العوائق التي تعترض حرية تنقل حفظة السلام. وقد جاء التحسن الملحوظ في إمكانية الوصول ثمرةً للاجتماعات الرفيعة المستوى بين الحكومة والبعثة وما أعقب ذلك من توقيع المبادئ التوجيهية للتنسيق العملياتي لتنقل البعثة مع الآلية المشتركة للتحقق والرصد.

112 - وقد طرأت زيادة مثيرة للجزع في عدد التهديدات والاعتداءات الصادرة عن شباب يشعرون بالإحباط بسبب عدم توافر فرص العمل ضد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، أرحب بإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى بقيادة نائب الرئيس السيد مشار، لمعالجة المسائل الكامنة وراء هذا الأمر.

113 - وأشجع الحكومة على اغتنام مناسبة الذكرى السنوية الثالثة للاتفاق المنشَّط في 18 أيلول/سبتمبر، وإعادة تركيز جهودها نحو الاتفاق على النقاط المرجعية الأساسية اللازمة لاستدامة فترة انتقالية سلمية تتوج بإجراء انتخابات ديمقراطية، وعلى التعجيل بجهودها لتحقيق تلك الغاية.

114 - وقد قدمتُ إلى مجلس الأمن في تموز/يوليه المتطلبات العامة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وسلمية عقب طلبه إجراء تقييم للاحتياجات (انظر S/2021/661). وتشكل العملية الانتخابية المتوخاة في الاتفاق المنشَّط فرصة مهمة لتوطيد دعائم الاستقرار في البلد وتهيئة الظروف لتنميته. وفي هذا الصدد، أشيد بالتقدم الذي أحرزته الحكومة مؤخرا في سبيل إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، وإطلاق العملية التشاورية للجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، وإنشاء فرقة عمل للإشراف على العدالة الانتقالية والإصلاحات القضائية وتنسيقهما.

115 - وأشجع المجلس التشريعي الوطني الانتقالي على المضي قدما في إدماج الاتفاق المنشَّط في الدستور الانتقالي، ووضع الصيغة النهائية لمشاريع القوانين المتعلقة بالأمن، واعتماد قانون الأحزاب السياسية. وأرحب أيضا بتعيين أول امرأة رئيسة للمجلس التشريعي، وكذلك بتسمية نساء في مناصب رئيسية أخرى. وعلى الرغم من هذا التقدم، ينبغي للأطراف مواصلة جهودهم من أجل بلوغ حصة المرأة المنصوص عليها في الاتفاق وهي 35 في المائة.

116 - وأشيد أيضا بجهود جماعة سانت إيجيديو للجمع بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة والأطراف غير الموقعة للمشاركة في مشاورات من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وأشجع بصفة خاصة على ضم المجموعات الرافضة إلى إطار عمل آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وأحث جميع الأطراف على المشاركة في هذه العملية بحسن نية.

117 - وأخيرا، أعرب عن تقديري للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وأشيد بالجهود التي يبذلها رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجلس وزراء الهيئة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وجماعة سانت إيجيديو. وأشكر ممثلي الخاص نيكولاس هايسوم، خصوصا على اعتماد الرؤية الاستراتيجية للبعثة التي مدتها ثلاث سنوات عملا بقرار مجلس الأمن 2567 (2021). وأشكر أيضا الأفراد النظاميين والمدنيين التابعين للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، الذين يواصلون العمل على تحقيق السلام وتحسين ظروف الحياة حتى في خضم جائحة كوفيد-19.